جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

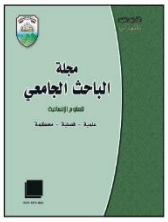

دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية (دراسة ميدانية على بعض مكاتب المراجعة في الجمهورية اليمنية)

خالد احمد ثابت حيدرة
استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، كلية التجاره والاقتصاد، جامعة عمران، اليمن

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على " دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية " ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبيانة وتوزيعها على بعض المراجعين في مكاتب المراجعة في العاصمة صنعاء، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. وخلص البحث الى وجود علاقة ارتباط بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين المزاولين للمهنة في الجمهورية اليمنية بمراجعة التقارير المالية على وفق المعايير الدولية للمراجعة وتعزيز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، فضلاً عن أن الرقابة الداخلية في المنشأة محل المراجعة تسهم بدور مهم في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية. وأوصى الباحث، بانه ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات مراجعي الحسابات الخارجيين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، كما ينبغي تأهيل مراجعي الحسابات الخارجيين والمشاركة في الدورات والمؤتمرات المتعلقة بمعايير المراجعة بصورة عامة، وفي مجال اكتشاف الغش والأخطاء بصورة خاصة.

Abstract

The aim of the research is to identify "the role of the external auditor in discovering fraud and errors in financial reports." To achieve this, the researcher relied on the descriptive analytical approach by designing a questionnaire and distributing it to some auditors in the audit offices in the capital, Sana'a. The statistical analysis program (Spss) was used in analyzing data and testing hypotheses. The research concluded that there is a correlation between the commitment of external auditors practicing the profession in the Republic of Yemen to audit financial reports in accordance with International Standards on Auditing and to enhance their ability to detect fraud and errors in financial reports, in addition to the fact that the internal control in the enterprise under auditing plays an important role in helping the external auditor to detecting fraud and errors in financial reports. The researcher recommended that professional organizations should carefully define the responsibilities of external auditors and set rules and controls related to detecting fraud and errors in financial reports. External auditors should also be qualified and participate in courses and conferences related to auditing standards in general, and in the field of detecting fraud and errors in particular.

الكلمات المفتاحية: المراجع الخارجي، الغش، الأخطاء، التقارير المالية

Keyword: The External Auditor, Fraud, Errors, Financial Reports

1: الإطار العام للبحث

1-1: مقدمة البحث:

تعد المراجعة إحدى الركائز الأساسية في تنمية اقتصاديات الدول، نظرًا للدور الذي تقوم به في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، ولِمّا تقدمة من خدمات بالغة الأهمية للمستثمرين وإشاعة جو الثقة بين المتعاملين في الأسواق المالية، وبث الاطمئنان إلى مصداقية المعلومات والبيانات التي تحويها التقارير المالية، وإلى سلامة أموال المساهمين المستثمرة، وينظر إلى دور المراجع الخارجي في الحياة الاقتصادية، بأنه ذلك الدور الذي يسهم به في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية بين الإدارة والمستخدمين للتقارير المالية، ويقوم المراجع الخارجي بتلبية الحاجة إلى رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة المنشأة. **(شريم و بركات،** 2011).

ونتيجة لظهور الشركات العملاقة وشركات المساهمة والشركات متعددة الجنسيات والشركات الأجنبية والشركات الفردية التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة، زاد العبء على المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء نتيجة لعدم قدرة المراجع على القيام بمراجعة أعمال المنشأة كافة بل أعتمد على عينات ثم يتم تعميم النتائج، وقد تكون هذه العينات غير ممثلة لمجتمع البحث مما يصعب على المراجع اكتشاف الغش والأخطاء والحد منها.

لا يزال الغش في القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيه يمثل مشكلة كبيرة للشركات والمساهمين والمنظمين في جميع أنحاء العالم فعلى سبيل المثال، أفادت شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (2014) أن نحو نصف المنظمات الأمريكية عانت من الغش في السنتين الماضيتين وأن هناك زيادة في عدد حالات الاحتيال. إذ أشارت جمعية فاحصي الغش (ACFE, 2020) إلى أن إجمالي الخسائر السنوية الناتجة عن الاحتيال والتلاعب قد زادت بشكل مطرد على مر السنين الماضية حيث بلغت ما يقرب من 3.6 تريليون دولار على مستوى العالم. وتشمل عمليات الاحتيال هذه التلاعب في البيانات المالية، واختلاس الأصول، وفي منشآت مختلفة تشمل شركات من جميع الأحجام والصناعات في جميع أنحاء العالم.

وتعد مشكلة الغش والأخطاء في التقارير المالية وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافها والحد منها ذات أهمية بالغة - لاسيما - في الوقت الراهن بسبب ظهور مشاكل مالية في عدد من كبرى منشآت الأعمال على المستوى العالمي. **(دحدوح،** 2006).

ويثير اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية الكثير من التساؤلات لدى العديد من الأطراف منها:

- من المسؤول عن اكتشاف الغش والأخطاء؟
- هل هو المراجع الخارجي؟
- أم هي إدارة الشركة التي عليها إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية؟
- وما هو دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية؟ **(جربوع،** 2004).

وتتمثل أهمية هذا البحث في معرفة دور المراجع الخارجي بالتحديد في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية وتوضيح هذا الدور لمستخدمي تلك التقارير المالية.

وهناك العديد من الأبحاث التي عملت على دراسة مسؤولية المراجع الخارجي والتي توصلت إلى أنه ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المراجعين الخارجيين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية، وكذلك ينبغي على الحكومات التدخل بوضع القوانين اللازمة من أجل تحديد دقيق لمسؤولية المراجع وتوعية المستخدمين للتقارير المالية بحدود هذه المسؤولية وبالمقصود برأي المراجع وطبيعة عمله.

كما أوصت الدراسات السابقة بأنه ينبغي إستمرار البحوث في مجال المراجعة للتوصل إلى أساليب أفضل لاكتشاف التضليل والأخطاء في التقارير المالية والتأكيد على استقلالية المراجع.

ويعد هذا البحث متكاملاً مع بقية البحوث، وذلك من خلال تعريف المستخدمين للتقارير المالية بحدود ومسؤولياته المراجع الخارجي وطبيعة عمله وتحديد دور المنظمات المهنية التي يمكن أن تحدد القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء وتحديد دور المراجع وذلك في ظل نتائج وتوصياتها البحوث السابقة مع نتائج هذا البحث المتواضع وتوصياته.

1-2: مشكلة البحث:

ما هو دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية ؟

ويتفرع منة الأسئلة التالية:

1. ما مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة التي تعزز قدرته على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية ؟

2. ما مدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي التي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية ؟

3. ما مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية ؟

4. ما دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية ؟

1-3: أهمية البحث.

نتيجةً لتزايد الطلب على خدمة المراجعة بشكل واسع من كل الأطراف ذات العلاقة (المستثمرين، العملاء، الموردين، المقرضين، الإدارة، .....) وذلك من أجل الحصول على التقارير المالية الموثوق بها والتي تُعبَر بِعَدالة عن الموقف المالي بحيث يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإقتصادية.

ومن هنا يظهر أهمية هذا البحث من خلال توضيح المسؤولية المُلقاة على عاتق مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بمسؤوليته عن اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية وذلك من خلال إتباع الإجراءات الضرورية التي تساعد المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ويظهر أهمية هذا البحث أيضًا من خلال تسليط الضوء على أهمية دور مراجع الحسابات الخارجي في كشف حالات الغش والأخطاء وذلك من خلال إتباع الإجراءات الضرورية التي تساعد في كشف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

1-4: أهداف البحث:

أ- الهدف الرئيسي.

تحديد دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ب- الأهداف الثانوية.

1. تحديد مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.
2. معرفة مدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.
3. تسليط الضوء على مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.
4. معرفة دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

1-5: حدود البحث:

أ- الحدود المكانية.

اقتصر هذا البحث على بعض مكاتب المراجعين الخارجيين بأمانة العاصمة صنعاء في الجمهورية اليمنية والتي لديها خبرة لمدة سنتين فأكثر.

ب- الحدود الزمانية.

اجريت الدراسة الميدانية خلال العام 2019م.

ت- الحدود الموضوعية

اقتصر هذا البحث على موضوع الغش والأخطاء في التقارير المالية.

1-6: فروض (فرضيات) البحث:

- **الفرضية الرئيسية.**

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي واكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

- **الفرضيات الفرعية.**

1 - توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

2 - توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والعملية للمراجع الخارجي ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

3 - توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وقدرته على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.

4 - توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية ودور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

1-7: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. **دراسة (الرفاعي،** 2009) هدفت الدراسة إلى دراسة مدى تأثير بعض العوامل على مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش والتقرير عنها.

وقد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على مكاتب المراجعة والمستفيدين من القوائم والتقارير المالية المنشورة.

وقد أظهرت النتائج أن هناك توافقًا كبيرًا حول عدد كبير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف عمليات الغش والتقرير عنها.

بينما كان هناك إختلاف في أراء عينة الدراسة بفئتيها حول عدد من العوامل من حيث تأثير هذه العوامل على مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف عمليات الغش والتقرير عنها.

2. **دراسة (البطر،** 2014) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمسؤولياته عن اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد تم توزيع استبانة على المحاسبين القانونين المزاولين للمهنة في العاصمة صنعاء وبلغ عدد الاستبانات (90) استبانة تم استرجاع (80) استبانة وتم استبعاد (6) لعدم جدية الإجابة، وتم الاعتماد على برنامج Spss.

وقد أظهرت النتائج أنه يلتزم مراجعي الحسابات الخارجيين في الجمهورية اليمنية بمراجعة القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية كما يتوفر لديهم الكفاءة العلمية والعملية وأنهم يدركون أهمية تخطيط عملية التدقيق

ولديهم القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.

3. **دراسة (عراب سارة. زيدان محمد.، 2014)** بينت هذه الدراسة مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية من خلال التعرف على مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها ومخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية على مستوى تلك القوائم. علاوة على كيفية مواجهة المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية. خلصت الدراسة إلى أن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة والأخذ في الاعتبار عند تقييمه للمخاطر خصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي.

4. **دراسة (الفضلي مروان. حمودة مصطفى.، 2017)** هدف البحث للتعرف على المسؤولية المهنية التي يجب أن يتمتع بها مراجعو الحسابات للكشف عن الغش في القوائم المالية، وكذلك مدى تمتعهم بالخبرة الكافية للكشف عن الاختلاسات واكتشاف مخاطر غش الإدارة، وتمّ الاعتماد في هذا البحث على أسلوب الحصر الشامل عند توزيع الاستبانة، وتكونت عينة البحث من المكاتب الخاصة بالمراجعة في مدن الخمس، زليتن، ومسلاته بدولة ليبيا، كما بلغ عدد الاستبانات الموزعة (50)، واستخدم الباحث أسلوب التحليل اليدوي للوصول للنتائج. وتوصل الباحث إلى أن مراجعو الحسابات يزاولون مهنتهم على وفق المعايير الدولية للمراجعة، وهذا ما يتوافق وينسجم مع متطلبات البيئة المحيطة، وأيضًا يساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، كما يتمتعون بالخبرة المهنية و الكفاءة العلمية والعملية. وأوصى البحث بأنه يجب على المنظمات المهنية أن تضع قواعد وقوانين تحدد مسؤولية مراجعو الحسابات في كشف الغش والاختلاسات، والعمل على فرض بعض الآليات للرقابة على جودة الأداء لمكاتب المراجعة المعتمدة، وكذلك مدى الانسجام بين آليات المراجعة والمعايير الدولية للمراجعة.

5. **دراسة (الحولي، محمد، (2017)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة وزعت عشوائيا على عينة مجتمع الدراسة المتكون من مراجعي الحسابات، وعددهم ثمانون (80) مراجع، المسترد منها ثلاثة وخمسون (53) صالحة للتحليل الاحصائي أي ما نسبته 66.25% من عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إدراكًا لدى مراجعي الحسابات في الجزائر حول مسؤولياتهم عن كشف الأخطاء وأعمال الغش، في حين أنهم غير ملزمين قانونا على اكتشاف الغش بل تقع على عاتق المكلفين بالرقابة والحوكمة (الإدارة)، إلا أنه على المراجع بدل العناية الممكنة بممارسة التشكيك المهني، وذلك في عملية التخطيط وإجراءات المراجعة لإبداء رأي سليم وواضح ذو مصداقية وأكثر شفافية.

6. **دراسة مداح، سعيدي.(2017)** هدفت الدراسة الى التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، وهذا من وجهة نظر محافظي الحسابات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عدد من المهنيين المزاولين للمهنة بالجزائر، حيث بلغ عدد أفراد العينة 54 فردًا؛ وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من بينها أن تقارير محافظ الحسابات تسهم بشكل كبير في الحد من الغش والخطأ، فضلاً عن أن خبرة المدقق وكفاءته لها دور كبير في اكتشاف

مختلف ممارسات الفساد المالي بصفة عامة والغش والخطأ بصفة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية.

دراسة (Alrawashedh, N. H.et al. 2016):

هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور المدققين الخارجيين في اكتشاف الأخطأ والاحتيال في البيانات المالية في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية. وما إذا كان ينبغي منع المراجع الخارجي من إبلاغ السلطات المختصة بأي غش أو خطأ قد حدث في الشركة التي يقومون بتدقيقها. اختار الباحث عينة عشوائية من المدققين الخارجيين التابعين لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية الذين قاموا بتدقيق البيانات المالية للشركات الصناعية المساهمة الاردنية. وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المدقق حول وجود حالات لأخطأ أو احتيال والحفاظ على السرية تجاه منشأة عميل المراجعة. وهناك أيضا علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح عن الخطأ والاحتيال في القوائم المالية للشركات ومسؤولية المدقق الخارجي.

دراسة (AL-Qudah, M. A. 2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المدققين الخارجيين لكشف الاحتيال المالي في القوائم المالية في الشركات المساهمة الأردنية من وجهة نظر مديري الشركة والمديرين الماليين، والمراجعيين الخارجيين والمحاسبين العاملين في هذه الشركات. لتحقيق هذا الهدف تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تتكون من مديري الشركة والمديرين الماليين والمراجعيين الخارجيين والمحاسبين العاملين في هذه الشركات. توصلت الدراسة إلى وجود إدراك معقول بين مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن حول مسؤوليتهم عن اكتشاف الفساد المالي والاحتيال. أظهرت الدراسة أن هناك بعض العوائق تؤثر على قدرة المراجع الخارجي في أداء مسؤوليته المهنية، كما ان المدقق الخارجي يقوم بتطبيق واتباع أساليب وإجراءات المراجعة طبقا لمعايير المراجعة الدولية والقوانين واللوائح الأردنية، لاكتشاف الاحتيال والفساد.

دراسة (Al-Dhubaibi Al-Dhubaibi, 2020):

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف آراء المدققين الخارجيين المستقلين، ومعدي البيانات المالية ومستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بالمسؤوليات العامة للمدققين مع التركيز على مسؤوليتهم عن كشف الاحتيال. تم استخدام استبيان منظم كأداة لجمع البيانات لهذا الغرض. تم إرسال ما مجموعه 1015 استبيانًا إلى ثلاث فئات من المستجيبين في حين تم تلقي 261 إجابة صالحة بمعدل استجابة إجمالي 26٪. كشفت نتائج هذه الدراسة عن فجوة كبيرة في توقعات التدقيق في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمسؤوليات المدققين بشكل عام ومسؤوليتهم عن اكتشاف الاحتيال بشكل خاص. كما يفترض معدو البيانات المالية والمستخدمون أن المدققين يقدمون تأكيدًا مطلقًا بأن البيانات المالية المدققة خالية من الأخطاء الجوهرية بما في ذلك الاحتيال. على عكس تصور المدققين، يعتقد معدو ومستخدمي البيانات المالية أنه يجب أن يكون المدققون مسؤولين أمام المستفيدين من المراجعة عن الخسائر إذا فشلوا في الكشف عن الاحتيال المحتمل في تقرير التدقيق أو عن أي اكتشاف لاحق للبيانات المالية المراجعة الخاطئة. تساهم هذه الدراسة في مهنة التدقيق في المملكة العربية السعودية من خلال تسليط الضوء على وجود فجوة توقع خطيرة قد تؤثر سلبًا على قيمة المراجعة ووظيفتها وسمعة المراجعين في المملكة العربية السعودية.

2. الإطار النظري:

2-1: الغش والأخطاء:

يعد الغش في القوائم المالية مشكلة حرجة بالنسبة للمراجعين الخارجيين بسبب المسؤولية القانونية المحتملة، والناشئة عن عدم اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم

المالية والأضرار المحتملة للسمعة المهنية الناجمة عن عدم رضا الطرف الثالث. (Huang, S. Y., et. Al. 2017: 1344).

تفرّق معايير التدقيق الدوليَّة بين نوعين من التلاعب الجوهري ؛ الغش (Fraud)، الأخطاء (Errors)، تمثل الأخطاء المخالفات غير المتعمدة، بينما يمثل الغش المخالفات المتعمدة (Arens, Alvin A., et. Al. 2014: 145).

أشار معيار المراجعة الدولي رقم240 (ISA) NO.240: 2009 بعنوان "مسؤوليات المراجع الخارجي ذات العلاقة باكتشاف الغش في القوائم المالية" والصادر عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد المهني لسنة 2009، أن العامل الأساسي للتمييز بين الخطأ والغش هو نية ارتكاب التحريف الجوهري هل هي متعمدة أو غير متعمدة. فإذا كانت النية متعمدة في ارتكاب التحريف الجوهري يعد التحريف الجوهري في هذه الحالة غشًا. أما إذا كانت النية في ارتكاب التحريف الجوهري غير متعمدة يكون التحريف الجوهري في هذه الحالة ناتجًا عن الخطأ.

واتفق مع هذا المعيار (Manjula et al. 2012: 172) في الإشارة إلى مفهوم الغش على أنه "خداع أو تحريف يقوم به الأفراد داخل الشركة الإدارة أو الأطراف المسؤولة عن الحوكمة أو موظفو الشركة بهدف تحقيق منافع غير قانونية".

وأشارت دراسة (Chen, S. 2016: 89) إلى أنه يمكن تقسيم الغش الى نوعين هما الغش الداخلي والغش الخارجي. ويرتبط الغش الداخلي بالغش الذي يتم ارتكابه من جانب أفراد داخل الشركة مثل الموظفين أو الإدارة. أما الغش الخارجي فهو الغش الذي يتم ارتكابه من جانب أفراد خارج الشركة مثل الموردين والمتعاقدين مع الشركة. و يمكن تقسيمة كذلك إلى غش القوائم Statement Frauds وغش المعاملة Transaction Fraud. وتم تعريف غش القائمة على أنه "تحريف متعمد في القيم المالية المحددة لتحسين ربح الشركة وتضليل حملة الأسهم أو المقرضين (الدائنين)، أما غش المعاملة فهو "تعمد اختلاس أو سرقة أصول الشركة.

كما قامت جمعية فاحصي الغش (ACFE) بتطوير نموذج لتصنيف الغش يعرف بـ " شجرة الغش" " Fraud Tree". ويشمل هذا النموذج حوالي (49) مخططًا للغش، وتم تصنيف تلك المخططات إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: القوائم المالية المحرفة، اختلاس الأصول، والفساد. بداية يتم التحريف والتلاعب في القوائم المالية من جانب الإدارة العليا، ويترتب عليه خسائر كبيرة تتحملها الشركة. أما اختلاس الأصول يتم ارتكابه عادة من جانب الموظفين داخل الشركة، ويعد النوع الأكثر شيوعًا ويترتب عليه خسائر أقل مقارنة بالنوع السابق، ويصعب اكتشافه من جانب المراجعين الداخليين والخارجيين(ACFE. 2016).

وأشارت دراسة (Nabhan et al., 2010: p. 17-18) إلى أنه على الرغم من وجود أنواع كثيرة من الغش، إلا أنه يمكن تقسيم الغش إلى أربعة أنواع تعد الأكثر شيوعًا، ويتمثل النوع الأول في اختلاس الأصول، ويعد هذا النوع من الغش الأكثر شيوعًا والأسهل اكتشافا من بين الأنواع الأخرى، ويرتبط اختلاس الأصول باستخدام أصول الشركة لتحقيق منافع شخصية، مثل اختلاس الإيرادات، سرقة المخزون والمستحقات، والغش في المرتبات. أما النوع الثاني، فهو الرشوة والفساد ويحتل المرتبة الثانية من حيث شيوعه مقارنة بأنواع الغش الأخرى. ويمكن تعريف الرشوة "Birbery" بأنها عرض أو إعطاء أو الحصول على شيء ذي قيمة للتأثير في فعل رسمي. ويمكن تصنيف الرشوة إلى نوعين، هما الرشاوى Kick backs، والتلاعب في مخططات العطاءات Bid Rigging

Schemes. وتنطوي الرشوة Kick Backs على قيام البائع بالتزوير في فاتورة معينة أو التلاعب في قيمة فاتورة. أما التلاعب في مخططات العطاءات فهو يحدث عندما يدعم موظف معين أحد المتقدمين (الموردين) في تلك العطاءات حتى تستقر تلك الصفقة على هذا المورد أو ذاك. أما النوع الثالث، فهو الغش في القوائم المالية وهو أقل أنواع الغش شيوعًا. ويرتبط هذا النوع من الغش بالتلاعب في القوائم المالية للتلاعب في المركز المالي للشركة. وينتج الغش في القوائم المالية عندما ترغب الإدارة العليا في إدارة الأرباح، مثل إدراج الديون كأصول أو التقرير عن الائتمان كحقوق ملكية بهدف تحقيق مصالح شخصية. أما النوع الرابع والأخير فهو الغش عبر الإنترنت، ويرتبط باستخدام عنصر من عناصر شبكة الإنترنت مثل البريد الإلكتروني، المواقع الإلكترونية، أو المعاملات المالية للقيام بمعاملات احتيالية تحتوي على غش.

وفضلاً عن ما سبق، أشار معيار المراجعة الدولي (IAASB. ISA No. 240, 2009) إلى أن القوائم المالية المحرفة (FFS) ترتبط غالبًا بتجاوز الإدارة لهيكل الرقابة الداخلية. ولذلك فإن القوائم المالية المحرفة (FFS) هي "الغش المرتكب من جانب الإدارة نتيجة اختراقها للرقابة الداخلية بهدف إدارة الأرباح وتزييف أداء وربحية الشركة.

واتفقت دراسة (Lin, C. C et al. 2015) مع معيار المراجعة الدولي رقم (240) على أن الغش سواء أكان ناتجًا عن إصدار قوائم مالية محرفة أم اختلاس الأصول فهو يرتبط بثلاثة عوامل يطلق عليها مثلث الغش، تشمل تلك العوامل: الحافز، الفرصة، والتبرير، بداية يرتبط الحافز لارتكاب الغش بتعرض الإدارة لضغوط معينة من جانب مصادر داخل أو خارج الشركة لكي تحقق أرباحًا مستهدفة معينة. وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم بالتلاعب في القوائم المالية لتحقيق تلك الأهداف المالية. أما العامل الثاني فيرتبط بوجود فرصة تتيح ارتكاب الغش فقد تتوافر الفرصة لارتكاب الغش عندما توجد نقاط ضعف في هيكل الرقابة الداخلية للشركة. ومن ثم يسهل اختراقه من جانب الأفراد داخل الشركة. وبالتالي فإن المعرفة المتوافرة لدى العاملين داخل الشركة ذات الصلة بأوجه القصور ونقاط الضعف في هيكل الرقابة الداخلية تمكنهم من اختراق هيكل الرقابة وارتكاب الغش. أما العامل الثالث فهو التبرير، أذ يكون لدى بعض الأفراد القدرة على تبرير ارتكابهم للغش.

وفيما يلي يعرض الباحث مزيدًا من التحليل لمثلث الغش في ظل معايير المراجعة الأمريكية والدولية:

مثلث الغش Fraud Triangle هو نموذج لشرح العوامل التي من الممكن أن تتسبب في ارتكاب شخص ما الغش أو الاحتيال المهني. ويتألف مثلث الاحتيال من ثلاثة عناصر، والتي تؤدي معا إلى حدوث السلوكيات المحتملة للغش والتلاعب. وعلى وجه التحديد، فإن هذا النموذج (مثلث الغش) يستند إلى فرضية أن الغش من المرجح أن ينجم عن مجموعة من ثلاثة عوامل هي الدافع والفرصة والتبرير. إذ يجب أولا أن يكون هناك "حافز" أو "ضغط" لارتكاب الغش. وثانيا، وجود ظروف مواتية تتيح "الفرصة" للغش أو التلاعب. إذ إن ضعف نظام الرقابة الداخلية قد يكون فرصة مناسبة لحدوث الغش في هذه الشركات. وأخيرا، قد يكون هناك "موقف" أو "مبرر" لارتكاب الغش. (Hijazi, W., & Mahboub, R. 2019.:164).

ويشير كلٌّ من معيار المراجعة (الدولي ISA) رقم (240) و معيار المراجعة الأمريكي SAS رقم (99) إلى وجود ثلاثة شروط عند حدوث الغش يطلق عليها مثلث الغش، وهناك قدر كبير من الدراسات التي تركز على خصائص التلاعب والغش في الشركات، وفق تصنيف مثلثات الاحتيال، وتضع قائمة "للإشارات أو الأعلام

الحمراء" المستخدمة في كل من SAS رقم 82 و SAS رقم 99. (Huang, S. Y., et al. 2008: 234) وفيما يلي عناصر مثل الغش:

1. الدافع Incentive / الضغط Pressure:

الحافز أو الدافع لارتكاب الغش هو الضغط المتصور حدوثه على الشخص. ويشكل الضغط حافزا أو دافعًا للتصرف بطريقة معينة. فالدافع أو الحوافز إلى تحريف الأرباح يتمثل في الضغط الواقع لتلبية توقعات المحللين مثلاً، والحاجة إلى التمويل الخارجي، و / أو ضعف أداء المنظمة. (Huang, S. Y., et al. 2008: 234) ووفقًا للمعيار ISA 240، هناك أربعة أنواع رئيسه من الضغوط التي قد تؤدي إلى الغش في التقارير المالية. وتتمثل في الضغوط الخارجية، والاستقرار المالي، والظروف المالية الشخصية للمديرين، والرغبة في الوصول إلى الأهداف المالية (ISA 240، 2015).

2. الفرص Opportunities:

الفرصة هي الحالة التي تسمح للشخص بارتكاب الغش أو التلاعب. على سبيل المثال، قد يؤدي عدم وجود رقابة كافية من مجلس الإدارة إلى السماح للإدارة بالتلاعب بالأرباح المبلغ عنها للوصول إلى توقعات المحللين. يقدم SAS. 99 أمثلة على عوامل الخطر التي تزيد من فرص الغش في إعداد تقارير مالية. وتشمل عوامل الخطر هذه طبيعة الصناعة أو عمليات المنشأة (مثل المعاملات المعقدة أو الأطراف ذات العلاقة، الرقابة غير الفعالة على الإدارة، وتعقيد الهيكل التنظيمي) مثل الهيكل الذي ينطوي على عدة شركات تابعة، والرقابة غير الفعالة بسبب عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية (Huang, S. Y., et. Al. 2017: 1344). (AICPA, 2002 SAS No. 99, AU Section 316)

3. **التبرير Rationalization / الإتجاه أو الموقف Attitude:** عادة ما يكون المشاركون في إعداد التقارير المالية الاحتيالية قادرين على ترشيد الأعمال الاحتيالية أو تبريرها بما يتفق مع قواعدهم وأخلاقياتهم الشخصية، وخصائص الإدارة وتأثيرها على بيئة الرقابة هي تقريبا ضعف أهمية عوامل التشغيل، وأن الإشارات الحمراء للاستقرار المالي تبلغ أربعة أضعاف أهمية ظروف الصناعة. لذلك، فإن خصائص الإدارة والأخلاق هي محدد رئيسي للموقف أو الترشيد. (Huang, S. Y., et. Al. 2017: 1344).

وقد أشار المعيار الأمريكي (SAS) رقم (99) في الفقرة رقم (35) إلى أنه يعد تحديد اتجاهات الإدارة والموظفين داخل المنشأة تجاه قبول ارتكاب الغش أمرا في غاية الصعوبة بالنسبة للمراجع لأن هذه الاتجاهات تتعلق بتفكير أو نية الفرد تجاه قبول ارتكاب الغش. "كلما زاد الدافع أو الضغط زاد احتمال أن يكون لدى الفرد القدرة على التبرير المنطقي لقبوله ارتكاب الغش" إذ يمتلك بعض الأفراد اتجاها أو مجموعة من القيم الأخلاقية التي تسمح لهم بارتكاب عمل احتيالي عن علم وتعمد، ومع ذلك فإن بعض الأفراد الأمناء أن يرتكبوا الغش في البيئة التي تفرض عليهم الضغط الكافي. (AICPA, 2002 SAS No. 99, AU Section 316)

2-1-2: مواطن الغش والأخطاء ومجالات إرتكابها.

تمر الدورة المحاسبية بثلاث مراحل رئيسه ويمكن حدوث الغش والأخطاء خلال هذه المراحل الثلاث وهي:

1. **مرحلة تقييد العمليات (مرحلة القيّد الأولي).**

يُمكن أن تنشأ الأخطاء أو الغش خلال هذه المرحلة بسبب التحليل الخاطئ للعمليات المحاسبية إلى طرفيها مدين ودائن وكذلك تحدث الأخطاء أو الغش خلال هذه المرحلة بسبب الخلط بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيراديه فمثلاً مصاريف رأسمالية يتم قيدها على أنها مصاريف إيراديه أو العكس أو السهو في تقييد عمليات

كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية أو قيد عمليات لا تخص الفترة المحاسبية **(سارة. محمد. 2018، 488).**

2. **مرحلة الترحيل والتجميع:** وهي المرحلة التي تتلو مرحلة القيّد ولذلك فإن الأخطاء التي تحدث في المرحلة الأولى تنسحب إلى كل المراحل التالية، وحتى إظهار التقارير المالية ومن الأخطاء التي تحدث خلال هذه المرحلة أخطاء حسابية في نقل المبلغ من اليومية إلى الأستاذ، ترحيل المبلغ إلى غير الحساب المختص **(سارة. محمد. 2018، 488)، (المخلافي، 2012: 58).**

3. **مرحلة إعداد وتحضير التقارير المالية النهائية:** من الأخطاء أو الغش التي تحدث خلال هذه المرحلة إظهار قيمة بعض الأصول بأكثر من قيمتها الحقيقية أو إدراج مواد لا وجود لها أو إظهار التزامات غير حقيقية أو عدم الإشارة إلى بعض الالتزامات العرضية أو عدم تصنيف بعض الأصول والالتزامات تصنيفًا سليمًا كالخلط بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة - مما يؤدي إلى خطأ في استخراج نسبة السيولة - كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة وذلك بهدف تضليل مستخدمي التقارير المالية وذلك من خلال إظهار نسبة سيولة مرتفعة. **(سارة. محمد. 2018، 489).**

2-1-3: تعريف الخطأ.

لقد عَرَّف معيار المراجعة الدولي رقم (240) الخطأ بأنه " تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح ". **(الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2003).**

2-1-4: أنواع الأخطاء المحاسبية.

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي يصنفها مراجع الحسابات الخارجي عند فحصة للدفاتر والسجلات إلى الأنواع التالية:

1. **أخطاء السهو أو عدم الإثبات:** وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عند عدم إثبات (تسجيل) بعض العمليات أو واحدة أو جزء من العملية في الدفاتر والسجلات كعدم تسجيل فاتورة مبيعات أو فاتورة شراء أو سند قبض أو صرف أو عدم ترحيل طرفي العملية المحاسبية إلى الحسابات المعنية وأخطاء السهو أو الحذف الكامل للقيد لا تؤثر على ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافها صعبًا.

كما قد يكون عدم الإثبات جُزئيًا ويكون بعدم إثبات طرف من طرفي العملية المحاسبية في دفاتر القيد الأولي أو عدم ترحيل أحد طرفي العملية إلى دفتر الأستاذ أو الترحيل إلى جانب بمبلغ مختلف عن الجانب الأخر وهذا النوع من الأخطاء يكون اكتشافه سهلاً لِما يترتب عليه من عدم توازن ميزان المراجعة وإن عملية مراجعة الترحيل كفيلة باكتشاف مثل هذه الأخطاء.

2. **الأخطاء الارتكابيه (حسابية أو كتابية):** وهي التي تنشأ بسبب ارتكاب الأخطاء في العمليات الحسابية من جمع أو طرح أو ضرب أو نتيجة خطأ في ترحيل أو ترصيد الحسابات والأخطاء الارتكابيه قد تكون متعمدة مثل إضافة أسماء وهمية إلى قوائم أجور العمال أو ترحيل مبالغ واردة من عميل إلى حساب عميل أخر بناءً على إتفاق سابق بين الموظف المختص وهذا العميل.

3. **الأخطاء المتكافئة:** وهي الأخطاء التي يعوض بعضها بعضًا بحيث يمحو خطأ أثر خطأ أخر بالدفاتر، من الأمثلة على ذلك أن يتم زيادة حساب المبيعات بالخطأ بمبلغ معين ويتم ترحيل ذات الخطأ إلى حسابات المدينين وهذا النوع من الأخطاء لا يكشف عنها ميزان المراجعة. **(المخلافي، 2012: 53).**

4. الأخطاء الفنية (أخطاء الأصول والمبادئ المحاسبية): وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفاتر والسجلات بشكل لا يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول والمبادئ وتؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح أو خسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلتها الخلط بين المصاريف الإيراديه والمصاريف الرأسمالية وبالتالي تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف غير صحيحة وكذلك عدم إجراء قيود الإهلاك الخاصة بالأصول الثابتة أو إجراء هذه القيود بقيمة أكبر أو أقل من المفترض فعلاً أو عدم التطبيق السليم لمبدأ المقابلة، فضلاً عن تجاهل أسس القياس المحاسبي السليم لعناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك عدم إتباع سياسة الحيطة والحذر بعدم تكوين المخصصات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها. **(الرماحي، 2009، 123 - 133).**

وبالنظر إلى مفاهيم الغش والخطأ الواردة سابقا نستنتج أن كلاهما يؤدي إلى تحريف على مستوى القوائم المالية، لكن يتمثل الفرق بينهما في السبب أو الهدف أو مدى توفر حسن أو سوء نية للقائمين بارتكاب الخطأ أو الغش، وعموما فطنة المدقق ويقظته أثناء عملية التدقيق كفيلة باكتشاف أوجه الخطأ والغش في الحسابات، لكن رغم ذلك عليه أن يتحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة. إلى جانب كون الغش يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة والتي يصعب اكتشافها بصورة تلقائية، فإنه يجب بذل مجهود اعلى يجعل عملية التدقيق تصمم لكشف الاثنين. **(سارة. محمد. 2018، 484).**

2-2: مسؤوليات مراجع الحسابات.

2-2-1: المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات تجاه عملائه (مسؤولية تعاقدية).

يعد مراجع الحسابات مسؤولاً من الناحية القانونية تجاه المنشأة التي يراجع حساباتها وأن أساس هذه المسؤولية هي العلاقة التعاقدية بين المراجع والعميل.

ويَحَكُم العلاقة بين المراجع والعميل العقد المُبرم بين الطرفين وقد يكون مكتوبًا ومشتملاً على حقوق وواجبات كل من الطرفين ولذلك يفضل أن يكون العقد مكتوبًا، وإذا كان هناك بنود خاصة يرغب الطرفان بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد. **(المخلافي، 2012: 71).**

أركان المسؤولية التعاقدية:

- أن يكون هناك التزام من جانب واحد سواءً في العقد أو في القانون.
- أن يكون هناك خطأ من جانب المراجع أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.
- أن ينتج مباشرة عن إهمال المراجع في تأدية واجباته أضرار بالعميل ويجعله يستحق تعويضًا عن ذلك. **(عطا الله، 1983: 124 -129).**

ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام العقد أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية للعميل ويحدد له الحدود الذي سيعمل مراجع الحسابات في إطارها (مسؤولية تعاقدية). **(جربوع، 2002: 12 -13).**

وفي الجمهورية اليمنية نص القانون رقم (26) لسنة (1999) بشأن مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات في الفصل السادس المتعلق بحقوق وواجبات المحاسب القانوني في المواد (57، 58، 59) مسؤولية المحاسب القانوني عن الضرر الذي يصيب المالكين أو الغير أو الطرف الثالث الذي استخدم التقارير المالية، واعتمد عليها في إتخاذ قرارات مالية في مجال الإستثمار أو الإقراض، وذلك نتيجة

الأخطاء من المراجعين أو نتيجة الإهمال أو الأخطاء من قبل مساعديهم الذين يعملون تحت إشرافهم.

2-2-2: مسؤولية مراجع الحسابات تجاه الغير (مسؤولية تقصيرية).

يقصد بالغير في هذا المجال مستخدمو التقارير المالية من غير العميل والذي يُطلق عليهم "الطرف الثالث" كالبنوك، والمستثمرين، والدائنون، ومصلحة الضرائب، والحكومة، ...الخ، مع أنهم ليسوا طرفًا في العقد المُبرم بين مراجع الحسابات الخارجي وبين العميل.

والمسؤولية المهنية للمراجعين الخارجيين مرتبطة بمعيار الاهتمام المهني الذي ينبغي بذله. فيركز القانون بشكل أساسي على مدى بذل الجهد والعناية والاهتمام المناسبين كأساس لمسألة المراجع الخارجي. وتأخذ المسؤولية المهنية درجة أعلى من المسؤولية القانونية بسبب فرضها واجبات على المراجعين من قبل المنظمات المهنية أو من قبل المعايير الدولية للمراجعة أو الواجبات التشريعية القانونية، .وهذا، يؤدي لمسألة المراجع الخارجي في حالة وجود بيانات مالية بها أخطاء أو غش بسبب فشل المراجع في اكتشافها. هذا يجعل المراجع مسؤولا للتعويض عن الضرر الناجم للغير الذي اعتمد على القوائم المالية للشركة بعد مراجعتها من قبل المراجع الخارجي. (Alrawashedh, N. H.et al. 2016: 26).

وبالتالي فإن المراجع يعد مسؤولاً أمام الغير عن الغش أو الإهمال الجسيم الذي يرتقي إلى مرتبة الغش، ويعتبر مسؤولاً إذا كان يعلم أن التقارير المالية التي تحمل تقريره ستُقدم إلى شخص معين بالذات بغرض الإعتماد عليها، ولكن لا يعد مسؤولاً من قبل الغير في غير هذه الأحوال. **(عطا الله، 1983: 138).**

وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم للتلاعب أو الإختلاس في عملية المراجعة، كانت من الأسباب الرئيسية هي فشل المراجع في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إلية (مسؤولية تقصيرية).

وهناك ثلاثة أركان لابد من توافرها لإخضاع المراجع للمسؤولية المدنية:

- خطأ يصدر من المراجع.
- ضرر يصيب الغير (العميل أو الطرف الثالث).
- وجود العلاقة السببية بين خطأ المراجع والضرر.

وقد حدد المشرع اليمني مسؤولية المراجع عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة خطئه، فقد أوضحت المادة رقم (183) من قانون الشركات رقم (22) لسنة (1997م) " يُسأل المراقب عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير بسبب خطئه ".

كما نصت المادة رقم (85) من قانون مزاولة المهنة رقم (26) لسنة 1999م على أن " المحاسب القانوني مسؤول عن أي إهمال أو خطأ مهني جسيم ألحق الضرر بالطرف الثالث الذي أستخدم التقارير المالية المرفقة من قبل المحاسب القانوني، أو اعتمد عليها في اتخاذ قرارات مالية في مجال الاستثمار أو الإقراض، وبشرط أن يكون الطرف الثالث حسن النية ". **(عبيد شريم وأخرون، 2009: 184).**

3-2-2: المسؤولية الجنائية.

إن المسؤولية المدنية تنشأ نتيجة لإهمال وتقصير المراجع في تأدية واجباته ويترتب على هذه المسؤولية تعويض من لحقه ضرر نتيجة هذا الإهمال، ولكن إلى جانب المسؤولية المدنية التي يتعرض لها المراجع أثناء تأديته لواجباته فإنه قد يتعرض للمسؤولية الجنائية إذا أرتكب جريمة من الجرائم التي نص عليها قانون معين.

وبالتالي إذا كان الضرر الذي تسبب فيه المراجع يؤثر على المجتمع، سيخضع المراجع للمسؤولية الجنائية ويتعرض للعقوبة التي يحددها القانون لكل جريمة. لذلك، يجب على المراجعين اتخاذ التدابير اللازمة عند الشك في أي

خطأ أو احتيال وإبلاغ جميع الجهات المختصة لتجنب العقوبة على أي نقص في الإبلاغ... (Alrawashedh, N. H.et al. 2016: 26)

وتبدأ مثل هذه المسؤولية إذا تعدى الضرر نطاق شخص معين طبيعي أو معنوي وأصبح نطاقه شاملاً يلحق بالمجتمع ويلاحظ أن المسؤولية الجنائية ترتبط بأحكام وقوانين محددة ولا يجوز اتساع نطاقها عما جاء بهذه النصوص، وقد جاءت النصوص الخاصة بالجرائم التي تمثل المسؤولية الجنائية للمراجع في مجموعة القوانيين التالية:

- قانون العقوبات.
- قانون الشركات.
- قانون الضرائب. **(الصبان و فتح الله، 2005: 208).**

2-2-4: المسؤولية التأديبية.

يُساءَل المحاسب القانوني تأديبيًا بسبب مخالفته لقواعد السلوك المهني والآداب والتعليمات، سواءً أكانت تلك التي تضمنتها القوانين المنظمة لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات، أم تلك التي تضمنتها جمعية المحاسبين القانونيين التي ينتمي إليها المحاسب القانوني، سواءً أكانت تلك القواعد منصوصًا عليها في نظام الجمعية أم كانت قواعد عُرفية تعارف عليها أصحاب المهنة. **(الذنيبات، 2006).**

وقد اشتملت أحكام القانون رقم (26) لسنة(1999م) الخاص بمزاولة المهنة على سلوكه المهني وقد نصت المادة رقم (67) من القانون على الأتي:

مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى الجنائية أو المدنية عند الاقتضاء يعاقب كل محاسب قانوني إذا لم يراع الأصول المهنية (قواعد وآداب سلوك المهنة) بإحدى العقوبات التالية:

- التنبيه الخطي.
- الإنذار الخطي.
- التوقيف المؤقت للترخيص بما لا يتجاوز ثلاث سنوات.

يكون تأديب المحاسبين القانونيين بمعرفة مجلس تأديب تبين اللائحة طريقة تشكيلة ونظام سير العمل فيه والقواعد والإجراءات الخاصة للتظلم من قراراته.

يراعى في تشكيل مجلس التأديب أن يكون من الجهات ذات الإختصاص وأن يكون ثلث أعضائه على الأقل محاسبين قانونيين.

2-2-5: مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش والأخطاء.

حسب المعيار رقم (240) مسؤولية المدقق في إعتبار الإحتيال والأخطاء عند تدقيق البيانات المالية. **(الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2003: 267)**

على المراجع الذي يقوم بأداء المراجعة حسب معايير المراجعة الدولية الحصول على تأكيد معقول بإن البيانات المالية المأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً أكانت بسبب الإحتيال أم الأخطاء ولا يستطيع المراجع الحصول على تأكيد معقول بإنة سيتم اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وذلك بسبب عوامل مثل استخدام الحكم الشخصي واستخدام الفحص والتحديات الذاتية للرقابة الداخلية وحقيقة بإن الكثير من أدلة المراجعة المتوفرة للمراجع إقناعيه وليست قاطعة بطبيعتها.

حيث إنّ مراجع الحسابات الخارجي غير مسؤول عن منع الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية، ولكن يجب علية بذل العناية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها، وعمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والتقارير المالية.

(Alrawashedh, N. (Topor, D. I.,2017: 343) H.et al. 2016: 23).

وعند الحصول على تأكيد معقول على المراجع إتخاذ موقف الشك المهني أثناء عملية المراجعة واعتبار إحتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وإدراك حقيقة أن إجراءات المراجعة الفعالة لاكتشاف الأخطاء قد تكون مناسبة في سياق مخاطر محدودة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

ويجب على مراجع الحسابات أن يأخذ موقف الشك المهني عند أداء عملية المراجعة وذلك لمراعاة أنه من الممكن أن تحتوي البيانات المالية على الأخطاء الجوهرية.

وتم تعريف الشك المهني بحسب معيار المراجعة الدولي ISA No.200 في الفقرة رقم (13) سعى إلى تعريف الشك المهني بأنه هو الموقف الذي يشمل استجواب العقل ويكون منتبهًا للظروف التي يمكن أن تشير إلى البيانات الخاطئة المحتملة بسبب الأخطاء أو الاحتيال، والتقييم النقدي لأدلة المراجعة (IFAC, ISA,200. 2014.:80). وفي نفس الاتجاه عرف معيار المراجعة المصري رقم (200) الشك المهني بأنه تقييم المراجع لمدى سلامة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ويكون منتبها إلى أدلة المراجعة المتعارضة ويتساءل عن مدى مصداقية المستندات أو إقرارات الإدارة (الهيئة العامة لسوق المال، 2008، ص: 8).

وبالتالي يتطلب الشك المهني تساؤلاً مستمرًا عما إذا كانت المعلومات وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها توحي بإنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال أم لا.

يكون المراجع مسؤولاً قانونًا أمام موكله، الجهة الخاضعة للمراجعة، ويحكم العلاقة بين المراجع وعميله، خطابات الضمان التي تحدد طبيعة العلاقة. فالمدقق مسؤول عن مخالفة أحكام ذلك العقد. Alrawashedh, N. H.et) al. 2016: 16)

وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة، يكون المراجع الخارجي مسؤولاً عن الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أم الخطأ. عند الحصول على تأكيد معقول، يكون المراجع مسؤولاً عن الحفاظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تجاوز الإدارة للضوابط والاعتراف بحقيقة أن إجراءات المراجعة الفعالة في اكتشاف الخطأ قد لا تكون فعالة في اكتشاف الغش. وفقًا للمعيار 240، قد يشك المراجع في حدوث احتيال أو في حالات نادرة، لكنه لا يتخذ قرارات قانونية بشأن ما إذا كان الغش قد حدث بالفعل. (Zager, L., Malis, S. S., & Novak, A. 2016: 699)

وفي كل الأحوال يتوجب على المراجع لإخلاء طرفه من المسؤولية عن الاحتيال إتخاذ بعض الخطوات المهنية الضرورية ومنها:

- تنظيم علاقته بالعميل عند قبوله بالعملية من خلال كتاب ارتباط تتحدد فيه بصورة دقيقة مسؤولية الإدارة عن التقارير المالية ويوفر كتاب الارتباط - الوارد ضمن إصدارات المعايير الدولية للتدقيق - ضمانًا بذلك من الناحية القانونية وإذا كان هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في كتاب الارتباط كما يتوجب على المراجع الإستفسار من إدارة المنشأة حول اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش أو أية تصرفات غير قانونية في الحسابات. **(المخلافي، 2012: 87).**

- يجب على المراجع في نهاية عملية المراجعة تقييم ما إذا كانت نتائج اختبارات المراجعة تؤثر في التقييم المبدئي لمخاطر التلاعب الذي تم تحديده عند تخطيط عملية المراجعة. فإذا أَعتقد المراجع أَنَّ إمكانية وجود التلاعب ليست عالية فيمكنه أَن يُصدر تقرير مراجعة برآى غير مقيد. أما إذا كانت إمكانية وجود التلاعب عالية وذات تأثير جوهري على القوائم المالية، فإن على المراجع أن يحصل على دليل إضافي، وأن يقيم موقف الإدارة من

ذلك. فإذا ما توصل إلى أن الإدارة متعاونة، وأن التلاعب قد ارتكب من قبل بضعة أشخاص في الإدارة، فإن عليه أَنْ يناقش المسألة مع مستوى إداري أعلى، وأن يطلب عمل التصحيحات اللازمة. فإن لم يُستجاب لطلبه فعليه أن يتحفظ في رأيه أو أن يصدر رأيًا سلبيًا حول القوائم المالية، وأن يوضح مبررات هذا الرأي. (الوشلي، 2010: 80).

- من ناحية أخرى، إذا لم يتمكن المراجع من أداء إجراءات المراجعة الإضافية وتقييم موقف الإدارة، أو أنه رغم أداء هذه الإجراءات كان غير قادر على تحديد مدى إمكانية وجود الغش، فإن على المراجع أن يتحفظ في رأيه أو أن يمتنع عن إبداء الرأي. أما إذا كانت نتيجة تقييمه لموقف الإدارة من التلاعب أن الإدارة غير متعاونة، فيجب على المراجع الحصول على الاستشارة القانونية حول إمكانية الانسحاب من عملية المراجعة، أو أن يتحفظ في رأيه أو يصدر رأيًا سلبيًا حول القوائم المالية بحسب توقعاته عن مدى جوهرية مخاطر التلاعب المحتمل(الوشلي، 2010: 80)..

- بعد أن يكون المراجع قد جمع الأدلة الكافية وأعاد تقييم مخاطر الغش، يجب على المراجع توصيل نتائج المراجعة إلى الإدارة ولجنة المراجعة. فإذا ما توصل المراجع إلى وجود دليل على إمكانية وجود الغش، فإنه يجب عليه إيصال هذا الدليل للمستوى الإداري المناسب. وبشكل محدد أكدت المعايير المهنية على أن يتم توصيل الدليل المتعلق بالغش إلى لجنة المراجعة. أما إذا خلص المراجع إلى أن الغش قد ارتكب بسبب ضعف الرقابة الداخلية، فإنه يتعين عليه تقييم ما إذا كان ذلك نتيجة وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية يستدعي التقرير عنه إلى الإدارة ولجنة المراجعة. (Topor, D. I. 2017: 345).

- وفيما يتعلق بمسئولية المراجع عن الإفصاح عن مخاطر الغش في القوائم المالية إلى أطراف خارجية بخلاف الإدارة العليا ولجنة المراجعة، فإن ذلك لا يعد جزءًا من مسؤولية المراجع وعادة ما ينظر إلى ذلك بأنه يتنافى مع المسؤولية القانونية والأخلاقية للمراجع تجاه العميل والخاصة بالسرية، باستثناء بعض الظروف الخاصة التي ألزمت المعايير المهنية المراجع بإبلاغ الأطراف الخارجية عن مخاطر غش الإدارة، مثل الحالات التي تتضمن التزاما بمتطلبات قانونية وتنظيمية معينة، أو الإفصاح للمراجع اللاحق، أو الاستجابة لأمر قضائي، أو الإفصاح إلى الجهات التمويلية. (الوشلي، 2010: 80).

6-2-2: مسؤولية مراجع الحسابات عن عدم اكتشاف الغش والأخطاء بعد صدور تقريره.

لا يوجد إلزام قانوني على المراجع للقيام بإجراءات جديدة على التقارير المالية التي غطائها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بإن تلك التقارير قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك التقارير المالية. **(جربوع، 2002: 14)**.

وفي هذه الحالة يجب على المراجع القيام بما يلي:

أ- أن يطلب من إدارة المنشاة القيام بإبلاغ كل من يتأثر بالتحريف المادي للخطأ والغش على التقارير المالية.

ب- القيام بتعديل التقارير المالية بأسرع وقت ممكن مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها.

ج- إذا كان من المنتظر إصدار تقارير مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقدير من المراجع في وقت قريب فيجوز للمراجع أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه التقارير بدلاً من إصدار تقارير مالية معدلة كما ورد في البند (ب).

- وأخيرًا يجب على مراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يرى ضرورتها للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المراجع أن يُخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً وهي:

- إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعدًا الربط بين تقرير المراجع والتقارير المالية.
- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطتها بأنه يجب عدم الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلاً.
- إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على التقارير المالية بوجوب عدم الإعتماد على تقريره مستقبلاً.

(جربوع، 2002: 19 -20).

- إن عملية المراجعة تتم عادة على أساس القيام باختيار عينات للعمليات المالية التي قام بها ويترك أمر تحديد الاختبارات إلى المراجع الذي يحدد ذلك في برنامج المراجعة، وأنه لا يوجد برنامج مراجعة شاملاً لفحص كل القيود والعمليات لأن المراجعة لا تهدف أساسًا إلى اكتشاف الأخطاء والغش بل تهدف لإبداء رأي فني محايد بخصوص المركز المالي ونتيجة الأعمال وأنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية في المنشأة قويًا يؤدي إلى تقليل نطاق الاختبارات أما إذا كان النظام ضعيفًا فعلى المراجع توسيع نطاق الفحص الذي يقوم به ولا شك أن المراجع عند قيامه بفحص العمليات عن طريق استخدام أسلوب المراجعة الاختيارية لا يطمئن عادة إلى هذا الأسلوب إذا كانت عناصر العينة التي اختارها سليمة وإنها تمثل مجموعة العينات التي تتكون منها وإذا ظهر ما يثير الشك في ناحية من النواحي فإنه يلجأ إلى توسيع اختباراته ليتأكد من عدم وجود ما يؤيد هذا الشك.

- ويجب أن يكون واضحًا دائمًا أن عمل المراجع لا يقصد به أنه بديل لوجود نظام دقيق للرقابة الداخلية ويشتمل على استخراج بوالص للتأمين ضد خيانة الأمانة، وعلى إجراءات كفيلة بالمحافظة على أصول المنشأة.

- وعند تحديد مسؤولية المراجع عن الغش يجب أن تؤخذ في الإعتبار عوامل متعددة أهمها: نطاق عملية المراجعة التي كُلِفّ بها المراجع والتزم بها، وتحديد من تسبب في عدم اكتشاف الغش، هل هو نتيجة اهمال المراجع أم أنه نتيجة مباشرة لإهمال المنشأة في عدم تصميم ووضع نظام متكامل للرقابة الداخلية، وهل كانت الظروف المحيطة كفيلة بإثارة الشك حول ناحية من النواحي وأن إهمال المراجع في الاستقصاء عنها أدى إلى عدم اكتشاف الغش.

والمطلوب من المراجع في هذه الحالات هو قيامه بتنفيذ عملية المراجعة بطريقة سليمة وطبقًا لمستويات المراجعة المتعارف عليها بين المراجعين، بالرغم من أن المراجعة لا تضمن الخسائر الناتجة عن خيانة الأمانة والسرقة إلا أن وظائفها الرئيسه إدخال الاطمئنان في نفس العميل ضد أي تلاعب في ممتلكاته، ولهذا ينبغي على المراجع أن يولي عمله العناية المعقولة أثناء قيامه بواجباته وعادة تؤدي المراجعة السليمة إلى اكتشاف الاختلاسات والغش.

وإذا كان العقد بين الطرفين قد وضع قيودًا على نطاق عملية المراجعة أدت إلى عدم تمكين المراجع من اكتشاف الغش فإن المراجع في هذه الحالة لا يتحمل أي مسؤولية لأنه لم يتسبب في عدم الاكتشاف عن طريق إهماله المباشر، وذلك بشرط أن يكون قد أوضح هذه

القيـود في تقريـره لموكليـه. (**عطـا الله، 1983: 143 - 145**).

2-2-7: الأثـار الواقعـة علـى المراجـع حـال عدم اكتشافه للغش في القوائم المالية:

إن الحديث عـن الـدور المتزايـد للمراجـع في مجـالات تقيـيم التقـارير والقـوائم الماليـة والتأكـد مـن خلوهـا مـن الغـش، يتفـق مـع مـا طالـب بـه مجلـس تطبيقـات المراجعـة Auditing Practices Board مع ضرورة قبول المراجعين لمسؤوليات اكبر من تلك التي تقتضيها التشريعات وبصفة خاصة تغيير الاهتمام من مجرد الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية إلى فحص محتوياتها ومدى خلوها من أي ممارسات احتيالية تغير انطباع المهتمين بالمنشأة حول الطبيعة المالية للمنشأة.

وفي حـال عـدم قـدرة المراجـع كشـف الممارسـات الاحتياليـة والغـش في القـوائم الـتي تولـد انطباعـات معينـة لدى المهتمين بالمنشأة وبناء على تلك الانطباعات يتخذون قراراتهم، ثم يكتشفون عدم صحة الانطباعات فأن هذا يوقع بعض الأثار على المراجع منها: (محمود، 2014.: 138).

- الخسائر المالية والضرر الذي يلحق بسمعة المراجع وشـهرته نتيجـة عـدم تمكنـه مـن اكتشـاف الممارسـات الاحتيالية والغش في القوائم المالية.
- فقدان المراجع لمبرر هام وقوي من مبررات الطلب علـى خدماتـه وهـو تقريـره علـى أي احتيـال او غـش في القـوائم الماليـة، وإضـفاء صفة المصـداقية علـى المعلومـات الواردة بها.
- خسائر فقدان العملاء الذين يلجؤون إلى المراجع طلبا إلى بعـض الاستشـارات المهنيـة الـتي تشـكل محـور اتخـاذهم لبعض القرارات.
- زيادة حالات التقاضي المقامة ضد المراجعين بسبب ما لحق بالمهتمين بالمنشأة من أضرار من نتيجة اعتمادهم على قوائم وتقارير مالية تمت مراجعتها وتحتوي على ممارسات احتيالية وغش.
- زيـادة فجـوة التوقعـات واتسـاعها نتيجـة فقـدان الثقـة بعمل المراجـع، حيـث يتوقـع المجتمـع المـالي مـن المراجعين اكتشاف أي ممارسات احتيالية أو غـش يـؤثر علـى القـوائم المالية.

3. الدراسة الميدانية

3-1: الطريقة والإجراءات

3-1-1: المقدمة.

يتناول هذا الفصل وصفًا لمنهج البحث، وخصائص مجتمع البحث وعينته، والأداة التي اعتمد عليها الباحث، واختبـار صـدقها، ودرجـة ثباتهـا، وأخـيرًا المعالجـات الإحصائية التي أعتمد عليها الباحث في تحليل البحث.

3-1-2: منهج البحث.

من أجل تحقيق أهداف البحث ومعرفة دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالإعتماد على نوعين من المصادر هما:

1. المصادر الأولية.

تمثلـت في البيانـات والمعلومـات الـتي تم جمعهـا مـن خلال استبانة هذا البحث التي تغطي مجالات البحث عن دور مراجـع الحسـابات الخـارجي في اكتشـاف الغـش والأخطاء في التقارير المالية.

2. المصادر الثانوية.

تتمثل في الكتب والـدوريات المتخصصـة والرسـائل والدراسـات السـابقة المتعلقـة بموضـوع البحـث وذلـك مـن أجل بناء الإطار النظري للبحث وتصميم الاستبانة.

3-1-3: مجتمع البحث.

يتكون مجتمع البحث من جميع مكاتب المراجعة المرخص لهـم بمزاولـة المهنـة بالجمهوريـة اليمنيـة وعـددهم (321) مكتبًا بحسب دليل المحاسبين القانونيين 2019م.

3-1-4: عينة البحث.

اقتصرت عينة البحث على مراجعي الحسابات الخارجيين المزاولين للمهنة في بعض مكاتب المراجعة المتواجدة بأمانة العاصمة -والتي لديها الخبرة لمدة سنتين فأكثر - نظرًا لتواجد معظم مكاتب المراجعة في العاصمة صنعاء، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (80) استبانة، وتم استرجاع (66) منها أي ما نسبته (82.5٪) من الاستبانات الموزعة، وهي الاستبانات االتي خضعت للتحليل بنسبة (100٪) من الاستبانات المسترجعة، وبذلك تكون العينة الفعلية المستخدمة في البحث هي (66) مراجعا خارجيا من المراجعين في مكاتب المراجعة المعتمدة في أمانة العاصمة.

3-1-5: أداة البحث.

لتحقيق أهداف البحث تم تطوير وبناء استبانة مستفيدًا من الدراسات السابقة المشابهة والإطار النظري للدراسة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص، وتتكون هذه الاستبانة من جزأين هما:

- **الجزء الأول:** ويختص هذا الجزء بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة البحث، حيث تتضمن (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).
- **الجزء الثاني:** يُقسم هذا الجزء والمتعلق بقياس دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، إلى أربعة محاور على النحو التالي:

- **المحور الأول:** يحتوي على الأسئلة المتعلقة بمعرفة مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.
- **المحور الثاني:** يحتوي على الأسئلة المتعلقة بمعرفة مدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.
- **المحور الثالث:** يحتوي على الأسئلة المتعلقة بمعرفة مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.
- **المحور الرابع:** يحتوي على الأسئلة المتعلقة بمعرفة دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ولبيان آراء عينة البحث فقد صممت فقرات الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا
الدرجة	5	4	3	2	1

3-1-6: الاختبارات الخاصة بإداة البحث وصدقها وثباتها.

للتأكد من صدق الاستبانة وصحة فقراتها ووضوحها فقد تم عرضها على مجموعه من المحكمين المختصين من أكاديميين ومحاسبين قانونيين، كما هو موضح بالملحق رقم (1) من هذا البحث.

وبهدف اختبار درجة مصداقية البيانات ومدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على أسئلة الإستبيان فقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ لإجابات أفراد العينة لضمان الإعتماد على البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة البحث في اختبار الفرضيات حيث يتضح أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام جاءت مرتفعة بنسبة (92.2)، وجاءت نسبة المصداقية لإجابات العينة (96.5)، وهذا يوضح أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقًا قابلة

للتعميم على مجتمع البحث، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2): *يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث*

عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية $Alpha^{1/2}$
36	92.2	96.5

3-1-7: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

لأغراض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة البحث ومدى مصداقية أراء العينة.
- التكرارات والنسب المئوية لحساب تكرار نسبة البيانات العامة للمشاركين في العينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة متوسط أراء العينة المشاركة في البحث ومدى إنحراف إجابات العينة عن متوسطها.
- تحليل التباين T الأحادي (One - sample T.Test) لاختبار فرضيات البحث.
- درجة التأثير تم تحديدها طبقًا للمقياس التالي:
- حيث إن عدد المستويات هي (منخفضة، ومتوسطة، ومرتفعة).

وبذلك يكون:

- المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1 إلى 2.33.
- المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي من 34.2 إلى 3.67.
- المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 3.67.

3-2: تحليل البيانات ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

3-2-1: المقدمة.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة ومناقشتها من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الإجتماعية (SPSS) والتوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية والتي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

3-2-2: الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث.

تحتوي أسئلة القسم الأول من الاستبانة على المعلومات العامة حول الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث حيث شملت (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)، والجدول التالي يبين النتائج المتعلقة بخصائص عينة البحث.

جدول رقم (3): *الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث*

المتغيرات	فئات المتغير	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس.	42	%64
	ماجستير.	10	%15
	دكتوراه.	14	%21
	أخرى.	0	%0
	الإجمالي.	66	%100
الشهادات المهنية	ACCA البريطانية.	0	%0
	ACPA الأمريكية.	2	%3
	YCPA اليمنية.	52	%79
	أخرى.	12	%18
	الإجمالي.	66	%100
المسمى الوظيفي (الوظيفة)	مراجع رئيس.	14	%21
	مدير مراجعة.	26	%40
	شريك في مكتب مراجعة.	12	%18

المتغيرات	فئات المتغير	التكرار	النسبة
	أخرى.	14	%21
	الإجمالي.	66	%100
سنوات الخبرة	من سنتين إلى أقل من 5 سنوات.	20	%30
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات.	20	%30
	من 10 سنوات فأكثر.	26	%40
	الإجمالي.	66	%100

يتضح من الجدول رقم (3) أن أغلبية العينة كانت من فئة أصحاب (البكالوريوس) بنسبة (64٪) من العينة، يليهم فئة أصحاب (الدكتوراه) بنسبة (21٪).

مما يلاحظ أن أغلبية المراجعين مؤهلين وهذا ما نص عليه قانون مزاولة المهنة بالجمهورية اليمنية رقم (26) لسنة (1999) م، وفقًا للمادة الخامسة يشترط لمنح ترخيص محاسب قانوني أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي تخصص محاسبة لا يقل مستواه عن درجة البكالوريوس كما يتضح من الجدول رقم(3) أن أغلبية عينة الشهادات المهنية كانت من فئة (YCPA اليمنية) بنسبة (79٪) من العينة، يليهم فئة (أخرى) بنسبة (18٪) ومما يعزز هذه الإجابات ويضفي عليها المصداقية بأن قانون مزاولة مهنة المراجعة رقم (26) لسنة (1999) م الذي ينص وفقًا للمادة رقم (35) لا يجوز لأي محاسب قانوني أن يزاول المهنة ويباشر أي عمل من أعمال المراجعة قبل حصوله على الشهادة المهنية.

وكما يلاحظ أيضًا من الجدول رقم (3) أن أغلبية عينة المسمى الوظيفي كانت من فئة (مدير مراجعة) بنسبة (40٪) من العينة، يليهم الفئة (مراجع رئيسي) والفئة (أخرى) بنسبة (21٪)، ثم الفئة (شريك في مكتب مراجعة) بنسبة(18٪) من العينة.

وهذا يدل على أنه تم استقصاء آراء أشخاص ذوي معرفة بعملية المراجعة بالمكاتب ولهم مستويات وظيفية تؤهلهم لتعبئة الاستبانة.

وأخيرًا يلاحظ من الجدول رقم (3) أن أغلبية عينة البحث ممن لديهم خبرة تتراوح بين (10 سنوات فأكثر) بنسبة (40٪) من العينة، يليهم الفئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (30٪)، والفئة (من سنتين إلى أقل من 5 سنوات) بنسبة (30٪)، مما يعزز الثقة بأن أفراد عينة البحث يتمتعون بخبرة عالية في مجال مراجعة الحسابات.

3-2-3: تحليل البيانات ومناقشة النتائج.

لمعرفة دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، فقد تم تحليل البيانات المتمثلة في نتائج البحث الميداني من خلال إجابة أفراد عينة البحث على فقرات الإستبيان، والتي تعكس آراءهم في كل عبارة من العبارات الواردة في الإستبيان، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

أولاً: مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

لاختبار آراء المُستبينين حول مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول رقم (4) يوضح النتائج.

□

جدول رقم (4): نتائج آراء عينة البحث حول " مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية "

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الالتزام
1	8	لدى مراجع الحسابات المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الدولية التي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء.	3.951	.809	عالية
2	2	يقوم مراجع الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية للكشف عن عمليات الغش والأخطاء المتعمدة في التقارير المالية محل المراجعة.	4.456	.668	عالية
3	3	يقوم المراجع بتصميم إجراءات المراجعة بهدف الحصول على قناعة كافية بأن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش يمكن كشفها.	4.417	.603	عالية
4	7	يقوم المراجع باجراء الاختبارات اللازمة التي تمكنه من زيادة قدرته على اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش في التقارير المالية.	4.078	.723	عالية
5	5	يقوم مكتب المراجع بوضع سياسات واجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقًا للمعايير والمتطلبات المهنية.	4.243	.720	عالية
6	1	يلتزم مراجع الحسابات بالاجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية المراجعة حسب معايير المراجعة الدولية.	4.485	.608	عالية
7	4	يلتزم المراجع بمعايير المراجعة الدولية أثناء تأدية مهامه لمساعدته على اكتشاف الغش والأخطاء.	4.301	.684	عالية
8	6	يحرص مكتب المراجعة على الإستعانة بالخبراء والمستشارين في تعزيز قدرات المراجعين على اكتشاف الغش والأخطاء.	4.184	.697	عالية
9	9	يوجد للمراجع الخارجي دور مهم في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.	3.757	1.095	عالية
المتوسط العام			**4.208**	**.734**	**عالية**

المتوسط الحسابي دال إحصائيًا عند مستوى دلالة a ≤0.05

يلاحظ من الجدول السابق أن الأوساط الحسابية للفقرات المتعلقة بمدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، تراوحت بين (485.4 - 3.757)، حيث جاءت الفقرة (6) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.485)، وحلت الفقرة رقم (9) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.757)، أي أن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة بمدى التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية كانت بدرجة عالية.

وهذا يعني أن أفراد عينة البحث يرون أن مراجع الحسابات الخارجي يلتزم بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ومن خلال الجدول السابق رقم (4) يلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات قد بلغ (4.208)، وهذا يؤكد على أن مراجع الحسابات الخارجي يلتزم بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ثانيًا: مدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

لاختبار آراء المُستبينين حول مدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول رقم (5) يوضح النتائج.

جدول رقم (5): نتائج آراء عينة البحث حول " مدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية "

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الالتزام
1	9	يحرص مكتب المراجعة على توظيف مراجعين ذوي كفاءة عالية.	3.960	1.026	عالية
2	5	يتوفر لدى مكتب المراجعة فريق من المراجعين المؤهلين مهنيًا.	4.203	1.238	عالية
3	2	يتوفر لدى مكتب المراجعة فريق من المراجعين المؤهلين علميًا.	4.338	.880	عالية
4	1	يشجع مكتب المراجعة مراجعي الحسابات على حضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الإختصاص.	4.392	.889	عالية
5	3	يتم تخصيص وتوزيع مهام عملية المراجعة بين المراجعين وفقًا لمؤهلاتهم وخبراتهم.	4.284	.820	عالية
6	4	يتوفر لدى مراجعي الحسابات الخبرة الكافية التي تساعدهم على اكتشاف الغش والأخطاء.	4.232	.825	عالية
7	7	يحرص مكتب المراجعة على الإحتفاظ بمراجعين من ذوي الخبرة العالية.	4.068	.866	عالية
8	8	يحرص مكتب المراجعة على حصول المراجع على شهادة الزمالة المهنية.	3.973	1.122	عالية
9	6	يقوم مكتب المراجعة بإعداد برامج لتدريب وتأهيل المراجعين.	4.162	1.086	عالية
المتوسط العام			**4.179**	**.972**	**عالية**

المتوسط الحسابي دال إحصائيًا عند مستوى دلالة a ≤0.05

يلاحظ من الجدول السابق أن الأوساط الحسابية للفقرات المتعلقة بمدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، تراوحت بين (4.392 – 3.960)، حيث جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.392)، وحلت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(960.3)، أي إن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة بمدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية كانت بدرجة عالية.

وهذا يعني أن أفراد عينة البحث يرون أن مراجع الحسابات الخارجي تتوفر لديه الكفاءة العلمية والعملية والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ومن خلال الجدول السابق رقم (5) يلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات قد بلغ (4.179)، وهذا يؤكد على أن مراجع الحسابات الخارجي تتوفر لديه الكفاءة العلمية والعملية والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ثالثًا: مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.

لاختبار آراء المُستبينين حول مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية، تم استخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، والجدول رقم (6) يوضح النتائج.

جدول رقم (6): نتائج آراء عينة البحث حول "مدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية "

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الالتزام
1	4	يقوم المراجع بالتأكد من التزام إدارة المنشأة محل المراجعة بمعايير المحاسبة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد التقارير المالية.	4.040	.851	عالية
2	8	يقوم المراجع بإبلاغ الإدارة عند اكتشاف أخطاء أو غش في التقارير المالية.	3.878	1.033	عالية
3	13	يقوم المراجع بالإشراف على فريق المراجعة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	3.230	0.884	متوسطة
4	1	يقوم المراجع بالإستفسار من لجنة المراجعة عن إحتمال وجود الغش والحالات التي تم التعامل معها سابقًا.	4.419	.821	عالية
5	12	يقوم المراجع بالإستفسار من الإدارة عن مدى تقييمها لمخاطر إحتمال وجود أخطاء أو غش وأسلوبها في تحديده والإستجابة له.	3.541	.894	متوسطة
6	10	يقوم المراجع بتقييم كفاءة الإدارة ونزاهتها.	3.716	.785	عالية
7	2	يقوم المراجع بتقييم العلاقة بين الإدارة والموظفين وتأثيرها على الأخطاء والغش.	4.365	.811	عالية
8	7	يتوفر لدى المراجع القدرة على اكتشاف الأخطاء والغش في التقارير المالية.	3.892	.786	عالية
9	5	يقوم المراجع بالإستفسار من المراجع الداخلي عن مدى تقييمه للمخاطر والإجراءات المتبعة لذلك.	4.022	.653	عالية
10	11	يقوم مراجع الحسابات الخارجي بتصميم اختبارات المراجعة اللازمة لاكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة.	3.608	.963	متوسطة
11	6	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية لاكتشاف التحريفات الجوهرية.	3.960	1.026	عالية
12	9	يقوم المراجع بتصميم برنامج مراجعة يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية.	3.797	.951	عالية
13	3	يطلب المراجع من الإدارة شهادة تؤكد صحة الحسابات.	4.176	.942	عالية
المتوسط العام			**3.895**	**.8**	**عالية**

المتوسط الحسابي دال إحصائيًا عند مستوى دلالة a ≤0.05

يلاحظ من الجدول السابق أن الأوساط الحسابية للفقرات المتعلقة بمدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية، تراوحت بين (4.419 - 3.230)، حيث جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (419.4)، وحلت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.230)، أي إن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة بمدى توفر القدرة لدى مراجع الحسابات الخارجي على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية كانت بدرجة عالية، ماعدا الفقرة رقم (3 -5 -10) كانت بدرجة متوسطة.

وهذا يعني أن أفراد عينة البحث يرون أن مراجع الحسابات الخارجي تتوفر لديه القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.

ومن خلال الجدول السابق رقم (6) يلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات قد بلغ (895.3)، وهذا يؤكد على أن مراجع الحسابات الخارجي تتوفر لديه القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.

رابعًا: دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

لاختبار أراء المُستبينين حول دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، تم استخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، والجدول رقم (7) يوضح النتائج.

جدول رقم (7): نتائج آراء عينة البحث حول " دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية"

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الالتزام
1	2	يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من وجود نظام رقابة داخلية في المنشأة محل المراجعة.	4.076	.833	عالية
2	3	يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة.	3.877	1.051	عالية
3	4	يقوم المراجع الخارجي بمعرفة مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية للوائح والقوانين والالتزام بها.	3.741	.941	عالية
4	1	يعتمد المراجع على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة إذا تأكد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة والتزامه بتطبيق اللوائح والقوانين.	4.140	.954	عالية
5	5	في حالة عدم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة يعتمد المراجع الخارجي على فحص العينات والحكم الشخصي بدرجة أكبر.	3.598	.892	متوسطة
		المتوسط العام	**3.886**	**.934**	**عالية**

المتوسط الحسابي دال إحصائيًا عند مستوى دلالة a ≤0.05

يلاحظ من الجدول السابق أن الأوساط الحسابية للفقرات المتعلقة بدور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، تراوحت بين (4.140 -3.598)، حيث جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (140.4)، وحلت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.598)، أي أن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة بدور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية كانت بدرجة عالية، ماعدا الفقرة رقم (5) كانت بدرجة متوسطة.

وهذا يعني أن أفراد عينة البحث يرون أن للرقابة الداخلية دورًا في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

ومن خلال الجدول السابق رقم (7) يلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات قد بلغ (3.886)، وهذا يؤكد على أن هناك دورًا للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

3-2-4: اختبار الفرضيات.

للتحقق من مدى قبول أو رفض فرضيات البحث فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية واختبار (T) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة كما يلي:

اختبار الفرضية الرئيسية

" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي واكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية"

لاختبار هذه الفرضية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية لمعرفة دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، كما هو موضح بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8): يبين نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية	المتوسط	الإنحراف المعياري	نسبة المتوسط	قيمة T	مستوى الدلالة عند 05.0	الحكم
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي واكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.	4.042	.86	٪80.8	50.818	0.000	قبول الفرضية

يتبين من الجدول السابق أن نتائج التحليل الإحصائي أظهرت أن مراجع الحسابات الخارجي له دور في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.042) درجة من أصل ثلاث درجات

وهي قيمة أعلى من قيمة القياس المفترض في هذا البحث (3) درجات، كما أن قيمة (T) المحسوبة (50.818)، موجبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة a ≤0.05 وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي واكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية** ".

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

جدول رقم (9): يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى	المتوسط	الإنحراف المعياري	نسبة المتوسط	قيمة T	مستوى الدلالة عند 0.05
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.	4.208	.734	%84.2	26.010	0.000

يتبين من الجدول السابق أن نتائج التحليل الإحصائي أظهرت أن مراجع الحسابات الخارجي في الجمهورية اليمنية يلتزم بمعايير المراجعة المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.208) درجة من أصل ثلاث درجات وهي قيمة أعلى من قيمة القياس المفترض في هذا البحث (3) درجات، كما أن قيمة (T) المحسوبة (26.010) موجبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة a ≤0.05 وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية** ".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

" توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والعملية للمراجع الخارجي ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية "

لاختبار هذه الفرضية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية لمعرفة مدى توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى مراجع الحسابات الخارجي والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، كما هو موضح بالجدول رقم (10).

جدول رقم (10): يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية	المتوسط	الإنحراف المعياري	نسبة المتوسط	قيمة T	مستوى الدلالة عند 0.05
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والعملية للمراجع الخارجي ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.	4.179	.972	%83.6	40.299	0.000

يتبين من الجدول السابق أن نتائج التحليل الإحصائي أظهرت أنه يتوفر لدى مراجع الحسابات الخارجي الكفاءة العلمية والعملية والتي تساعده على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.179) درجة من أصل ثلاث درجات وهي قيمة أعلى من قيمة القياس المفترض في هذا البحث

(3) درجات، كما أن قيمة (T) المحسوبة (40.299) موجبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة a ≤0.05 وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والعملية للمراجع الخارجي ودوره في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية** ".

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

جدول رقم (11) يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة	المتوسط	الإنحراف المعياري	نسبة المتوسط	قيمة T	مستوى الدلالة عند 0.05
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وقدرته على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.	3.895	.8	%77.9	52.976	0.000

يتبين من الجدول السابق أن نتائج التحليل الإحصائي أظهرت أن مراجع الحسابات الخارجي تتوفر لدية القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.895) درجة من أصل ثلاث درجات وهي قيمة أعلى من قيمة القياس المفترض في هذا البحث (3) درجات، كما أن قيمة (T) المحسوبة (52.976) موجبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة a ≤0.05 وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على " **توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وقدرته على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية** ".

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

" توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية ودور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية "

لاختبار هذه الفرضية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية وقيمة (T) ومستوى الدلالة الإحصائية لمعرفة دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، كما هو موضح بالجدول رقم (12).

جدول رقم (12) يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية الرابعة	المتوسط	الإنحراف المعياري	نسبة المتوسط	قيمة T	مستوى الدلالة عند 0.05
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية ودور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.	3.886	.934	%77.7	52.308	0.000

يتبين من الجدول السابق أن نتائج التحليل الإحصائي أظهرت وجود دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.886) درجة من أصل ثلاث درجات وهي قيمة أعلى من قيمة القياس المفترض في هذا البحث (3) درجات، كما أن قيمة (T) المحسوبة (52.308) موجبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة a ≤0.05 وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة

التي تنص على " **توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية ودور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية** ".

3-3: النتائج والتوصيات.

3-3-1: النتائج.

إعتمادًا على تحليل البيانات واختبار الفرضيات لمعرفة دور المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية، وعلى الإطار النظري للبحث، فقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1 .يلتزم مراجعو الحسابات الخارجيين في الجمهورية اليمنية بمراجعة التقارير المالية وفقًا لمعايير المراجعة الدولية، وهذه النتيجة تنسجم مع المتطلبات القانونية للبيئة في الجمهورية اليمنية، الأمر الذي يعزز من قدرة مراجعي الحسابات الخارجيين على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

2 .تتوفر لدى مراجعي الحسابات الخارجيين المزاولين للمهنة في الجمهورية اليمنية الكفاءة العلمية والعملية والتي تساعدهم على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

3 .تتوفر لدى مراجعي الحسابات الخارجيين في الجمهورية اليمنية القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية.

4 .تسهم الرقابة الداخلية في المنشأة محل المراجعة دور مهم في مساعدة مراجعي الحسابات الخارجيين على اكتشاف الغش والأخطاء في التقارير المالية.

5 .تقع مسؤولية منع إرتكاب الغش والأخطاء في التقارير المالية على عاتق الإدارة بدرجة رئيسية وأساسية، لأنها المسؤولة عن نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تستطيع القيام بالغش وإخفاء ذلك.

6 .يعد مراجعو الحسابات الخارجيين غير مسؤولين عن منع ارتكاب الغش والأخطاء في التقارير المالية، وغير مسؤولين عن عدم اكتشاف الغش والإهمال الجسيم الذي يرتقي إلى مرتبة الغش في التقارير المالية، وذلك إذا قاموا ببذل العناية الملائمة والذي تتطلب منهم دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها، وعمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية.

7 .يعد مراجعو الحسابات الخارجيين مسؤولين عن عدم اكتشاف الغش والإهمال الجسيم الذي يرتقي إلى مرتبة الغش في التقارير المالية، وذلك إذا لم يقوموا ببذل العناية الملائمة، ويعدون مسؤولين إذا كانوا يعلمون أن التقارير المالية التي تحمل تقريرهم ستقدم إلى شخص معين بالذات بغرض الإعتماد عليها.

8 .يوجد لمراجعي الحسابات الخارجيين دور مهم في اكتشاف الغش والأخطاء والإهمال الجسيم الذي يرتقي إلى مستوى الغش في التقارير المالية، وذلك إذا قاموا ببذل العناية الملائمة والتي تساعدهم على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في التقارير المالية، ولا يعدون مسؤولين عن عدم اكتشاف الغش والأخطاء والإهمال الجسيم الذي يرتقي إلى مستوى الغش في التقارير المالية، إذا قاموا ببذل العناية الملائمة.

9 .يقل إرتكاب التلاعب والغش والتزوير عندما يكون نظام الرقابة الداخلية للمنشأة قويًا ومتماسكًا، ويكثر إرتكابها عندما يكون ضعيفًا وغير متماسك، ولهذا فإن المراجعين الخارجيين يوسعون من نطاق عملية المراجعة كلما لاحظوا أن نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة تشوبه بعض الثغرات ونقاط الضعف.

3-3-2: التوصيات.

بناءً على الاستنتاجات (النتائج) التي تم التوصل اليها فإن الباحث يقترح بعض التوصيات التالية:

1. ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات مراجعي الحسابات الخارجيين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء في

التقارير المالية، وذلك حتى يتسنى لمستخدمي التقارير المالية الثقة بها والتي تم بصددها إصدار رأي المراجع الخارجي لتكون معبرة بصدق وعدالة عن المركز المالي ونتائج أعمال المنشآت.

2. ينبغي قيام جمعية مراجعي الحسابات الخارجيين بالدور المناط بها والإشراف على تطوير وتنظيم مهنة المراجعة في اليمن، والعمل على تكييف معايير المراجعة الدولية وإصدار معايير محلية بما يتلاءم مع البيئة اليمنية.

3. ينبغي على مراجعي الحسابات الخارجيين القيام بمتابعة البحوث والدراسات الصادرة عن المنظمات والجمعيات المهنية والمتعلقة بمعايير المراجعة الدولية.

4. ينبغي تأهيل مراجعي الحسابات الخارجيين والمشاركة في الدورات والمؤتمرات المتعلقة بمعايير المراجعة بصورة عامة، وفي مجال اكتشاف الغش والأخطاء بصورة خاصة.

5. ينبغي على مراجعي الحسابات الخارجيين - أثناء قيامهم بعملية المراجعة - القيام ببذل العناية الملائمة وممارسة نزعة الشك المهني.

6. ينبغي على مراجعي الحسابات الخارجيين - لإخلاء مسؤوليتهم عن عدم اكتشاف الغش والأخطاء والإهمال الذي يرتقي الى مستوى الغش في التقارير المالية - القيام بتنظيم علاقتهم بالعملاء عند قبولهم بالعملية من خلال كتاب ارتباط تتحدد فيه بصورة دقيقة مسؤولية الإدارة عن التقارير المالية.

7. ينبغي على مراجعي الحسابات الخارجيين الإستفسار من إدارة المنشأة حول اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش أو أية تصرفات غير قانونية في الحسابات.

8. ينبغي على مراجعي الحسابات الخارجيين الحصول على شهادة من إدارة المنشأة تؤكد صحة الحسابات وهي بمثابة دليل على صدق نية إدارة المنشأة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية.

الكتب.

1. خالد أمين عبدالله، (2000م)، " **علم تدقيق الحسابات** "، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردُن.
2. سامي محمد الوقاد، لؤي محمد ديان، (2010م)، " **تدقيق الحسابات** "، الطبعة (1)، مكتبة المجتمع العربي، عَمّان، الأردُن.
3. عبيد شريم، لطف بركات، عبدالله بامشموش، (2009م)، " **الإتجاهات الحديثة في المراجعة** "، الطبعة (2)، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
4. عبيد شريم، لطف بركات، (2011م)، " **أصول مراجعة الحسابات** "، الطبعة (3)، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
5. عبدالسلام المخلافي، (2012م)، " **المراجعة العلمية والتطبيقية**".
6. الصحن، عبدالفتاح، (1983م)، " **مبادئ وأسس المراجعة** "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية.
7. الصحن، عبدالفتاح، ونور، أحمد محمد، (1989م)، " **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية** "، الدار الجامعة.
8. الذنيبات، علي، (2006م)، " **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق** "، الطبعة (4)، عَمّان، الأردُن.
9. الصبان، محمد، عوض، فتح الله، (2005م)، " **الأصول العلمية والمهنية للمراجع** "، الطبعة (1)، القاهرة.
10. الرماحي، نواف محمد عباس، (2009م)، " **مراجعة العمليات المالية** "، الطبعة (1)، دار الصفا للنشر والتوزيع، عَمّان، الأردُن.
11. محمود عطاالله، (1983م)، " **بحوث في المراجعة** "، مكتبة الشباب.

الرسائل:

12. الوشلي، أكرم محمد علي أحمد، (2010)، " **تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية**"، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، مصر.

13. محسن عبدالقادر بابقي، (2007م)، " **مسؤولية مراجع الحسابات عند اكتشاف التضليل في القوائم المالية** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

14. جربوع، يوسف محمد، (2004م)، " **مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين** "، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية في غزة.

المجلات والدوريات:

15. **الحولي، محمد، (2017) بعنوان " مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر) "**، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، مجلد 2، عدد 7. ص337 - 353.

16. حسين أحمد دحدوح، (2006م)، " **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافة** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، كلية التجارة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد (22)

17. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، (1999م)، " **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية** "، دار الوراق للخدمات الحديثة.

18. عبد الباسط مداح. يحيى سعيدي. (2017)،" مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية -دراسة ميدانية بالجزائر -"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الواد، الجزائر، مجلد 3، العدد 10، ص 480 -501.

19. عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (2014)، العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي للغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية مقارنة، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 51، العدد 2.

20. عراب سارة. زيدان محمد. (2018). **مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. مجلد 5، العدد 1، ص 480 -501.

21. الفضلي مروان. حمودة مصطفى، مسؤولية مراجع الحسابات في كشف الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس - زليتن - مسلاته بدولة ليبيا). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. الجزائر، مجلد 2، عدد 4. ص

الوثائق الحكومية والاصدارات المهنية.

22. وزارة الشؤون القانونية، " **قانون مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات رقم 26 لسنة 1999م** "، الجريدة الرسمية، العدد 8، صنعاء، الجمهورية اليمنية، أبريل، 1999.

23. قانون الشركات رقم (**22**) لسنة 1997م.

24. الهيئة العامة لسوق المال، (2008)، " **المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى"، المجلد الأول، الهيئة العامة لسوق المال، الهيئة العامة للرقابة المالية**، جمهورية مصر العربية.

25. دليل المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة مهنة مراجعة وتدقيق الحسابات للعام 2016م، الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية.

الكتب:

26. Arens, Alvin A.; Elder, Randal J.; and Beasley, Mark S., (2014), **"Auditing and Assurance Services – An Integrated Approach"**, 15th Edition, Prentice Hall, Pearson Education Ltd., New York, USA., p. 145

27. Louwers, (2005), Auditing & Assurance Services, Mcgraw – hill.

الدوريات:

28. Al-Dhubaibi, Ahmed Abdullah Saad. (2020). **Auditors' responsibility for fraud detection: Views of auditors, preparers, and users of financial statements in Saudi Arabia.** ISSN 2369-7407 (Online) - ISSN 2369-7393 (Print(Quarterly Publication. Vol 6 Issue 3 pp. 279-290.

29. AL-Qudah, M. A. (2019). **How External Auditors Detecting Financial Corruption and Fraud in Financial Statement "A Case Study of Jordanian Companies"**., pp.50-58.

30. Alrawashedh, N. H., Abdelrahim Kadomi, D., & Almatarneh, (2020). **EXTERNAL AUDITOR'S RESPONSIBILITY TO THE DETECTION OF INACCURACY AND FRAUD IN THE FINANCIAL STATEMENTS: AN EMPIRICAL STUDY**. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research. Vol.4, No.8, pp.20-34.

31. Chen, S. (2016). **Detection of fraudulent financial statements using the hybrid data mining approach**. Springer Plus, 5(1)., P. 89.

32. Hijazi, W., & Mahboub, R. (2019**). Auditors perceptions towards the effectiveness of the international standard on auditing 240 Red Flags: evidence from Lebanon**. International Journal of Economics and Business AdministrationVolume VII, Issue 1, 2019

33. Hogan, C. E., Rezaee, Z., Riley, R. A., & Velury, U. K. (2008**). Financial statement fraud: insights from the academic literature**. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 27(2), 231–252.

34. Huang, S. Y., Lin, C. C., Chiu, A. A., & Yen, D. C. (2017). **Fraud detection using fraud triangle risk factors**. Information Systems Frontiers, 19(6).

35. Lin, C. C., Chiu, A. A., Huang, S. Y., & Yen, D. C. (2015**). Detecting the financial statement fraud: The analysis of the differences between data mining techniques and experts**' judgments. Knowledge-Based Systems, 89, 459-470.

36. Manjula, M.; S.S.V.N. Sarma; A. Govardhan; and R. Lakshman Naik, (2012) "**DFFS: Detecting Fraud in Finance Sector "**, International Journal of Advanced Engineering Sciences and Technologies, Vol.،9 No.،2 p. 178.

37. Nabhan, Reem Abdul Latif andNitham M. Hindi, (2010)," **Bank Fraud: Perception of Bankersin the State of Qatar**",Academy of Banking StudiesJournal, Vol. 8, No. 1, p. 17-18.

38. Topor, D. I. (2017). **The Auditor's Responsibility for Finding Errors and Fraud from Financial Situations: Case Study**. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 342-352.

39. Zager, L., Malis, S. S., & Novak, A. (2016). **The role and responsibility of auditors in prevention and detection of fraudulent financial reporting**. Procedia Economics and Finance, 39(2), 693-700.

الاصدارات

40. Association of Certified Fraud Examiners, (ACFE). (2016). **the fraud treeoccupational fraud and abuse classification system**،: ACFE. https://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/rttn/2016/fraud-tree.pdf

41. Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). 2020. Report to the Nation(s) on Occupational Fraud and Abuse.Austin, TX: ACFE.

42. AICPA, (2002), "**Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit", Statement on Auditing Standards (SAS No. 99,** AU Section 316, pp:1719-1770), AICPA, New York, USA.

43. IFAC, (2014I), "Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements", 2014 Edition, Volume I, IFAC, New York, USA.

44. International Standard on Auditing (240) (ISA 240). 2015. The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statement. IFAC.